

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

مقدمة للبند 13 من جدول الأعمال:

التقرير المرحلي عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (الاستعراض الشامل) هو صك السياسات الأهم بالنسبة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تحديد طريقة عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم البلدان المشاركة في البرامج في جهودها الإنمائية. وطلب القرار رقم 2005/13 ورقم 2007/2 الصادران عن مؤتمر المنظمة من المدير العام أن يتخذ إجراءات لتنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل.

وهذا هو التقرير المرحلي الثامن عن تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يتم عرضه على المؤتمر ويغطي الفترة الممتدة من يونيو/حزيران 2019 إلى يونيو/حزيران 2021. وبأبي هذا التقرير بعد التقارير المرحلية السبعة التي عُرضت بالفعل على كل دورة عادية من دورات المؤتمر من عام 2007 وحتى عام 2019. [يتبع تقرير قرارات الاستعراض الشامل مُهَجًا تراكميًا.]

وفي هذا التقرير المرحلي، تسلط المنظمة الضوء على التقدم الكبير المحرز في المجالات التالية:

(أ) تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية:

على النحو المبين في التقرير، أحرزت المنظمة تقدمًا ملحوظًا في معالجة التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، على سبيل المثال، من خلال إطلاقها في يوليو/تموز 2020 - في إطار جهود منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بتوفير استجابة مستدامة لكوفيد-19 - برنامجًا رئيسيًا للاستجابة لآثار الجائحة، أي برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وإضافة إلى ذلك، أحرزت المنظمة تقدمًا ملحوظًا في تنويع قاعدة الجهات المانحة وتحسينها، رغم التحديات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة كوفيد-19، واستطاعت حشد 1 285 مليار دولار أمريكي في عام 2020 على شكل مساهمات طوعية من مجموعة واسعة من الشركاء في الموارد التقليديين وغير التقليديين.

(ب) كفاءة المنظمة وفعاليتها ومشاركتها في آليات تنسيق منظومة الأمم المتحدة:

تشارك المنظمة مشاركة فعالة في إعداد التحليل القطري المشترك وفي صياغة أطر التعاون من أجل التأكد من أن الميزة النسبية التي تتمتع بها المنظمة تعتبر جزءًا لا يتجزأ من عرض الأمم المتحدة الجماعي على المستوى القطري. وتعمل المنظمة أيضًا على ضمان أن يكون إطار المنظمة للبرمجة القطرية مستمدًا على النحو الواجب من إطار التعاون، وأن يساهم بالتالي في تحقيق الأولويات الحكومية وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة من أجل دعم خطة عام 2030. وعلاوة على ذلك، عززت المنظمة عمليات البرمجة المشتركة، وفي عام 2020، كانت المنظمة رابع أكبر وكالة تابعة للأمم المتحدة من حيث المشاركة في برامج الأمم المتحدة المشتركة (114). وإضافة إلى ذلك، أحرزت المنظمة تقدمًا كبيرًا في ما يخص المشاركة في تنسيق منظومة الأمم المتحدة ونظام المنسقين المقيمين وهي، على سبيل المثال، خامس أكبر مساهم في نظام المنسقين المقيمين من بين 19 كيانًا من كيانات الأمم المتحدة، وتشارك بشكل كامل في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أُعيد تنظيمها. وفضلاً عن ذلك، أظهرت المنظمة التزامًا أكبر بالخوض في شراكات مبتكرة تركز على تحقيق النتائج على المستويات

الوطنية والإقليمية والعالمية، وذلك من خلال إعادة تعريف نهج العناية الواجبة الذي تتبعه، كتوضيح ملموس، في سياق استراتيجية المنظمة الجديدة لانخراط القطاع الخاص للفترة 2021-2025، وكذلك في تبسيط ممارسات العمل ومواءمتها من خلال إحراز تقدم واضح في توحيد عمليات سير الأعمال على المستوى القطري.

(ج) المجالات الأخرى لتنفيذ الاستعراض الشامل التي تهم المنظمة

لقد عززت المنظمة بشكل واضح البيانات والإحصاءات القطرية باستخدام نموذج جديد يتكون من نهج متكامل لتنمية القدرات الإحصائية، الذي يتم تنفيذه من خلال ثلاث مبادرات تكميلية تستهدف الجوانب الرئيسية لدورة إنتاج البيانات واحتياجات التطوير الإحصائي الخاصة بكل بلد. وعلاوة على ذلك، عززت المنظمة مشاركتها في عمليات التقييم المشتركة وتعزيز وظائف التقييم الوطنية. وعلى سبيل المثال، شرعت المنظمة في عام 2020، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في إجراء تقييم رئيسي للتعاون بين الوكالات التي توجد مقرها في روما. وإضافة إلى ذلك، من خلال دعمها الفعال لجماعة الممارسين، أطلقت المنظمة في عام 2018 جماعة EvalForward (www.evalforward.org) التي تضم أكثر من 900 عضو في 103 بلدان، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وهي تواصل دعمها لتنمية القدرات في مجال التقييم في البلدان النامية. ويؤكد التقرير المرحلي أيضاً التزام المنظمة بضمان التكامل بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية. وعلى سبيل المثال، وكعضو في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، قادت المنظمة في عام 2020 و/أو ساهمت في مجموعة متنوعة من منتجات اللجنة الدائمة التي تهدف إلى توطيد التعاون الإنمائي الإنساني ومساهمته في تحقيق السلام.

وأخيراً، في ديسمبر/كانون الأول 2020، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً جديداً (233/75) بشأن الاستعراض الشامل للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، والذي يقوم على قرار الاستعراض الشامل لعام 2016 (243/71) ويكمل أعماله، من أجل منظومة إنمائية فعالة وكفؤة ومتناسقة للأمم المتحدة، إضافة إلى عدة مجالات جديدة أو يجري النظر فيها من محور تركيز متجدد. ويتم تناول هذا الموضوع في القسم (د) الاتجاهات الناشئة حيث تسلط المنظمة الضوء على اهتمامها المتزايد بعدد من مجالات العمل هذه، وفقاً للإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة للفترة 2022-2031 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025.

الإجراء المطلوب من المؤتمر: إن أمانة المنظمة تدعو المؤتمر إلى الأخذ علماً بالتقدم الذي أحرزته المنظمة ورفع تقرير مرحلي آخر عن التقدم المحرز في دورة المؤتمر العادية القادمة (2023).